

۱۳۹

منیات سلم التوت



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم حجة وهدى وعلما واعطى علي العمل مقتضاة نوابا خيرا  
رفعا لما من عنده تحقيقا وسببا لنا من ذلك توفيقا والسلاوة  
والسلام على من تم حقيقته الرسالة تبليغ اصول المعرفة وفصول العدالة وعليه  
الاصحاح واصحابه الاقبيا واجه فلما وقع الصراع عن تاليف المسلم  
سالم من الاصحاب وهو كماله والمجسم على عليه حوائج يكون محنة  
لحقائق ومفهم عن وقايق فاصبحت مسئولة مع بعض زبانات  
على ما كان مموله واعلم انه قد جمع الله تعالى الفضل له في حين تصنيق لهذا  
الكتاب من كتب الخفية كتاب اليزدي واصل الشري كنف  
اليزدي وكنت المناء والبديع وشره للسليج والتوضيح والتلويح

القر

والتميز لآين الهام والتقدير والتسليم من شروحه ومن كتب الشافعية  
المحصل للامام والاحكام للامام والشرح للمصنفين وتعليقاته من حاشية  
الشيخين والابهرى وشرح الشرح للعلامة زكي وساجد شيتي  
للفاضل مرزا جان والركود والنقود والمنهاج للبيضاوي وشرح  
للاستوي ومن كتب المالكية المختصر والمنتهى لابن الجاحظ  
واما اجنبية فلم يصل الى كتاب لهم في هذا العلم وانما نقلت من بينهم  
من هذا الكتاب المسطور الحمد لله قالوا هذه المجلدات هي  
وتكون انشائية لان المقام مقام التام والحمد لله وتكمل خبره  
لان الاخبار بالحمد يوجب الحمد لانه اظهار حقيقته الكمال فعمل لا بد في الله  
من اراده ابتداء التعظيم والتسليم خبر ما به خبره على معنى زائد عليه  
والتركيب من المعنيين لا خارج له بل هو ابتداء معنى لفظة علمه لا قول  
لعل مرادهم ان الاخبار بهذا الخبر ملوطة فيها راد التعظيم يكون قد اوضح الخبر  
على حقيقته وتوسل ان هذه المجلدات علمه فالفرق انها على تقدير كونها انشائية  
يكون منسجمة عن نسبتها خبرية كقولك رحمة الله بمعنى رحمة وعلى تقدير  
كونها خبرية لا يكون منسجمة عنها وان حملت وسيله المعنى خارج

للتفان

يحتل



عن حقيقة ما كانه لازم فايده الخبر فتأمل قوله الشكور بصير الوصف الاول  
كانه بالارث وذلك لان عند كل اسم يكون له خط من ذلك  
الاسم والوصف الثاني كانه بنفسه لان الملايق بحال المعب وهو  
المعبر على البليات وهذا بناء على ان الاسم ينزل من السماء فينزل  
فقط عن هذا المصل ان قبل وضع الاضافة نوعي فلو عمل على القاعده  
لا يجوز له قلنا نعم لكن الاضافة مخرجه عرفا لا رودة اليه ليل وكانه منع عن  
استعمال الماصلا مضافا الى العلم لا بمعنى الدليل ولا من حيث صحة فيه تقدير قوله  
الشيء ان علم انه اذا قلنا مثلا هذا ما موربه وكل ما ما موربه فهو واجب  
فالصغرى ثبتت بالدليل التفصيلي والكبرى من الاموال والكيفية العارضة  
بالمجموع المقدمتين من المنطق القلت هذا في غير القياس من الاول  
الثلاثة واضح واما فيه فلا لان التحصيل في كل من الطرفين عن الكيفية  
القياسية قلت سببت ان انظر كذلك لكن الحقيقة ان المسئلة  
من الاموال ان كلما ثبت بالقياس فهو حكم به فتفكر قوله والتحصيل  
بالحنات اه اعلم ان الفقه في القديم كان ممتنا ولا يعلم الحقيقة وهي  
علم الالهيات وعلم الطريقة وهي مباحث المهمات والمنجيات

التفكير

وعلم النبوة

وعلم الشريعة الظاهرة ومن ثمَّ بوجوبه بمعرفة النفس ما لها وما عليها ومسمى  
 كتابه في العقائد بالفقه الأكبر وقال نعم ليتحققوا في الدين ثم لما تصدق قوم  
 بالبحث عن العقائد وسما العلم الكافي لذلك بالكلام فخص  
 الفقه بالمطالب العملية استلزاماً للتصديق الفهم وبوعلم الأخلاق  
 ومن ثمَّ قال بعض المحققين في شرح المنهاج إن تحرير الريا والحج من الفقه  
 وصار هذا عرفاً واستمر عليه زمان مد يد ثم حدث في زمان  
 لاحق اختصار الفقه بالأحكام الظاهرة ومن ثمَّ تری كتب الفقه  
 للمتأخرين خالية عن علم الطريقة قوله من خواص المجتهدين إجماعاً ما علم أنهم  
 استدلوا على القطيعة بأقرب من وجوب العمل بالراجح من الآراء  
 قطعاً فيحصل قياس هكذا هذا مطلقاً في مجتهدين وكل ما هو مطلقاً في مجتهد محض على  
 العمل به فهذا يجب على العمل به والضمري وجبانيته والكبرى ضرورية  
 من الدين كذا في شرح المنتصر وأورد عليه أنه لو كان كك لكان جابهاً  
 وجوب العمل بالظنيات وانما الكلام في الجواز واليه ان اريد  
 بوجوب العمل لا يجوز الترك فهو مع الوجوب سواء قيد بالقطع  
 أو لم يقيد والقطع منه المعنى لا يقابل الظنى وان اريد أنه معلوم قطعاً بحيث

لا يتحمل النقيض فلا دليل عليه بل بما يستدل على طلبه بان دليل الحكم الجبري  
 كوجوب النية في الطهارة طهري والمأخوذ من الطهري كذا في شرح الشرح قال بعض  
 الفضلاء ان الضروري من الدين يتكلف بالنسبة الى المكلفين فربما كان  
 ضروريا بالنسبة الى جماعته وكان واجبا من هؤلاء كافر دون من لم يكن  
 ضروريا بالقياس اليه ونقول بان ضروري بالنسبة الى جمهور المجتهدين  
 وكون المنكر من هؤلاء مكفر ملتزم والجواب عن الثاني بعد ذلك  
 ظاهر بعد اختصار الشرح الثاني من الردود وذلك لان نتيجة القياس  
 الحاصل من الضرر الواحدية والكبرى الضرورية تقنية انما يحصل ذلك  
 اليقين لمن كان له الكبرى ضرورية بالقياس اليه وهم المجتهدين كما ان الضرر  
 اليه يستوجب وجوبه الا لهم دون من عدمهم اقول تكفر جاهد ضروري من  
 الدين مطلقا لم يكفر جاهد ما كان ضروريا بالنسبة الى جماعته وكان  
 الجاهد منهم فمكفر لم ولا يتوقف الجواب عن الاول والثاني على التزام  
 تكفير الجاهد محالا حاجته اليه بل ربما يستدل على طلبه بان المنكر اذا انكر  
 ما هو ضروري بالنسبة الى الحقيقة دون الشافعية لا يكفر لمجرد ذلك  
 بعد محافظته الضرورية است من الدين مطلقا على ما بين في محله ولا يخفى ان

كون الضروري

كون الضروري من الدين انما يستلزم اليقين لانه يكون متواترا بقطع  
الثبتة واما الضروري المنقضي بجماعته فلا نعم كذلك كعب و عدم التواتر  
دليل عدم دليل قطعي فتأمل وفي رواية المقام خبايا قوله فيه ما فيه  
اشارة الى انه لا رزم من حيث الوجود ليس بمحمول فلا يكون  
معرفا قوله وبعضهم جعله المراد صد الشريعة قوله اشترت لديه السلم  
حاصل ما ذكره فيه ان الفرق بين الاجزاء المحمولة وغير المحمولة انما هو بالاعتبار  
ولا يمنع تعدد الاعتبار للشيء الواحد بالذات فاللازم تعدد  
الذاتي بالاعتبار ونحوه ليس بمتصور قوله نعم بل رزم على تقدير كون  
ملك المقبولات حدود العلوم اتحاد القصور والتمتع لان الحد من المحدود  
حقيقة هذا اذا كانت العلوم عبارة عن الادراكات ظاهرة واما  
اذا كانت حقائقها نفس المسائل فذلك بناء على اتحاد العلم  
والمعلوم قوله وقيل بل شحمه والقائل بن الهام قوله ومن قال  
القائل بن الهام قوله عنها المنطقية اشارة الى دفع ما في التحير حيث  
قال فيه بسمية مباحث النظر مبادي كلامية لعبيل استوارتسها  
الى كل العلوم ووجه الدفع ان المتأخرين جعلوا المنطق ضربا من الكلام



كما صرح بالسبب في شرح المواقت فلا استواء قول البسيط لا يكون كسباً  
 وقول شارح المواقت ان من جواز التعريف بالمعنى البسيط فله  
 ان يقول ان المعنى البسيط الحاصل قد لا يكون ملحوظة قصد فاذا استغنى  
 ولو غطت قصد افادت العلم بالهتية والكان ذلك نادراً جداً  
 مردودة بان الملاحظة قصد لا يسببها بالاتفاق والا كان التعريف  
 اللفظي تعريفاً حقيقياً وكان تذكرنا نظراً مفيداً للعلم جديد في كل مرتبة بالغير  
 ذلك من المفارقة للارتماء وان المهتية لمعلومة من اللوازم التي لا معنى البسيط  
 والكان للزوم بعد استحضاره فتدبر قوله وفيه ما فيه سارة الى انه يجوز  
 ان يكون معنى التماثل عند الناقين هو الاشتراك في خص وصف من الاوصاف  
 الملازمة المتشعبة لا اتحاد في الحقيقة المتمثلة ولو سلم فيجوز ان يكون القول  
 بالتماثل متفرداً على القول بوجود اتمته المطلقة فانباته به يكون دوراً قوله لو كان  
 اجزاء متماثلة لو كان اجزاء الذي لا يجزى موجوداً فلتعرض قائمه كل  
 منها اجزاء ان فالجميع ثلثة اجزاء لان اجزاء الواحدة تشترك بين الطرفين و  
 نقول لو تروى بالخط الاصل من الطرفين لا يكون مركباً من ثلثة اجزاء بالشكل  
 الحار لان دعواه ان مجموع الضلعين من المثلث اي ضلعين كانا اعظم

النسبة

من الفلاسفة

من الثالث فنهنا حصل بالوتر ثلث ثقل من مجموع الضلعين القائمة  
 يجب ان يكون اعظم من الوتر وقد فرض ان الضلعين ثلثة اجزاء فلو كان  
 الوتر البع ثلثة اجزاء لزم المساواة وذلك باطل فحينئذ يجب  
 ان يكون اقل من ثلثة ولا يكون اليه مركبا من جزئين بالشكل العروسي  
 لانه ثبت ان وتر القائمة زيد من كل واحد من الضلعين وقد فرض  
 ان كلا من الضلعين مركب من جزئين فلو كان الوتر المعك لزم  
 المساواة وذلك بطريق يجب ان يكون ازيد من مجموع الجزئين  
 فلا يجوز ان يكون الوتر ثلثة اجزاء ولا اثنين بل يجب ان يكون بين  
 الضلعين الثلثة والاثنين فيلزم الانقسام لانه وجدنا اقل من الاجزاء بطل  
 كونه لا تجزى واذا ثبت ان اجزاء كل متصل اتمتد به الصورة  
 احسبته على ما بين تقديره في محله فلزم اتحاد الاجزاء المتصلة من حيث  
 الحقيقة النورية لان المياتمين حقيقة كالعناصر الاربعة لا يتصلان بل انما  
 يكون بينهما تماس ويكون الطع بينهما فضلا بالفعل وهذا الحكم مع انه  
 ضروري يحكم به الوجدان صرح بقول ابن سينا تقريبا لانه ان العقلين  
 لان العقل عن رجل مسلم معدله بينهم ومعدله بهم قولا وقيل بالاعل

ثبت الجوهري

القائل ابن الحاصب قول لان جزم قد يكون الت علم ان هذا متوض  
 بالحكم حسن فانها ضرورية عندهم ومقبولة مع وقوع الخط فيها كذا  
 في شرح الموقف اقول يمكن ان يتبع انتم او عتيم ان مجر النظر مستلزم  
 للعلم بخلاف حسن اتفاقا فان جزم العقل في المحسوسات ليس  
 مجرر الا حساس بالحواس بل لابد مع ذلك من امور اخرى  
 الجزم والكان لا يعلم ما هي ومنى حصلت لنا وكيف حصلت كما ذكرنا  
 في جواب القاديين في المسيات فقط قول حسن لا غيلة  
 جواب سوال وهو انه يجوز ان يكون مقاطع العلم علوما حسية ومقاطع  
 الجهل علوما عقلية فاجاب بان العلوم حسية علوم خبرية لا يكون كاسية  
 فلا كاسب الا علوم عقلية قول والمعتزلة بالتواليده وقياس  
 الاشاعة في رد محم ابتداء النظر بالذكا ولا فرق بينهما فيما هو  
 المستلزم لمعط من صحة كاداة والصورة مد فوج بالفرق بان الذكر  
 بعد حصول العلم والابتداء قبل كذا في مقدمات الموقف وهذا دفع  
 مد فوج باق النهاية ان فهمهم انه اذا عقل عن النظر والعلم بالتوقيه  
 ثم تذكر النظر فانه لا يولد العلم بل يكون مقدورا مباثرا بالقدرة لا

من الكلف

منع التكليف بالمعرفة قرر على اي لا يتوقف اه انما سمي بالعقل  
لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوت ما كان بلا جمل جابل كان  
من شأنه ان يدرك بالعقل وقيل انما سمي بلان الحسن  
والقبح كون العقل محبت يستحق قاطعه المخرج والدمع عند العقل وفيه  
ما فيه من بل يصير موجبا لظهور ذلك العقل المستند عنه الحكم الاصل لم يحكم  
به المجتهد لم يكن هناك حكم وكالمصلح المقتضية لانظام في الممالك وفي  
المدن لم يحكم به الملك فليس ثم حكم فتمت برور قيل امرا لافتراه  
القائل مرزا جان لكن الشرح كشف اه لا ينبغي انه تعصب بل العقل  
يحكم بعدم الفرق لا يجعل الشرع وفاتية باليقين ان الواجب عقلا لغيره  
انما هو الصوم مطلقا ولقد يربط به رمضان لفصلية مثل نزول القرآن  
فيه غير ذلك فيلزم بالعرض كون الاول شتهى للصوم ونهاية الشيء  
يكون خارجا عنه في العلم فتأمل جدا فلا يراد منه علينا فيه إشارة  
الهاء يرد على غيرنا وهم الذين قالوا ان الحسن والقبح لذات العقل  
او كصفة لازمة وسبب ما يندفع الا يرد به منهم انهم وعلاصة ما سيجي  
ان الله قد يتركب عليه غيره كبر ودهالما عند استحجده وليقط اعتبارا به كآباء



المتينة عند المنفعة ، ولهذا لا يجوز النسخ فالحكم كل السقوط حسنة وقبحه وقد  
 اجيب بان القتل لما كان من القتل قضاة صاملا لكنه مخالف  
 بالحقيقة المعيرة شرعا وحاصل اعتبار الجهتين في مفهوم القتلين فيصير حقيقيتين  
 ولا مختلفين لا يخفى ما فيه <sup>في</sup> مسلم الباري في كتابه يعني من بلغ  
 في الجبال الشاهقة ولم يبلغ الدعوة ولم يبلغ الحقيقة بالعقائد ولم يعمل  
 بالشرائع فعند المعتزلة وطائفة اخيه لاجلها بالاشارة لتركها  
 استعمل بالفعل ومنه الاشارة وجه الحقيقة لاجلها لان  
 الحكم انما هو بالشرع وقد فرض انه لم يبلغ <sup>في</sup> طائفة علم العقلاء  
 وكذلك ان تقول ان افعالهم على ذلك يجوز ان يكون لانها من صفات  
 الكمال والنفوس كوجوب الصدق وامتناع الكذب في حقهم  
 واما المعنى المتعارف فيه فربما يمنع <sup>في</sup> لكل منها لادفع اقلها المطابقة <sup>في</sup> المطابقة  
 وعوارض من المصلحة والمقيدة <sup>في</sup> فهو نقد يراى الاستعداد  
 جميع جهات والمقاصد قوله على ذلك التقدير على تقدير وقوع  
 المساعدة لجواز استلزام محال معلوم ان عدم الاثبات ليس  
 بجمع بالنظر في الاستعداد <sup>في</sup> فيلزم عليه القائل مرزا جان

لا يكون شرا بالذات اه مثلا البر والمف للشر ليس لشره فيه  
 من حيث هي كجته ولا بالقياس الى العلم الموقف له انما هو شر بالقياس  
 الى الشرائف وافرحتها وعلى هذا نقس ولا يخفى عليك  
 انه مبنى على ان المشيئة لا يتعلق باعدام شئى او لا بالذات  
 بل لا يتعلق اولا بايجاد ضده ويلزم عدمه بحكم المضاوثة ثانيا وبالعلم  
 والوجود خبر كل فانهم قد اختلفوا في مقتضى ذلك وقال في المختصر  
 واستدل فعل العبد غير مختار فلا يكون حسنا ولا قبيحا لذاته اجماعا  
 لانه اذا كان لازما فواجب والكائن عاجزا فان انتفى الى مرجع عاد  
 التقسيم والافهوا اتفاقه وتقريره ذلك في الشر العبد ولا يخفى  
 عليك انه مبنى على نفى الاولوية وربما يمنع كونه اتفاقا لوجود السبب  
 وفيه ما فيه ثور والجواب اه قد يدعى بانه قد تقرير ان الارادة  
 ليست اعتبارية فخصه قلبها موثر ليس ارادة مخررة ضرورة ذلك  
 المؤثر موجب فوجب الارادة فوجب العقل اتفاقا لقول تمامه  
 على الاستعارة ثم فانهم اختلفوا بوجود قدرة متوهمته ومن نهى بالقول  
 ان وجود الاختيار الصور كانت في التكليف وان العبد محبور في موثوره

اختبار فانهم لم يادجود قدرة الله من بينها قبل في رسم الكسب  
 ان القدرة القيمة في محل القدرة واحدة من الاحوال قال بالمال صح  
 من العلماء منهم القاضي البكر واما محمد بن و قوله وعند المحقق الكسب  
 اه والتفريق بين الخلق والكسب على ما قال صدر الشريعة بان الاول  
 امرضا فيجب ان يقع بالمقدور لا في محل القدرة و يصح افراد القادر  
 بما جاوز ذلك المقدور والثاني امرضا في يقع به المقدور في محلها ولا  
 يصح افراد القادر بالايضا ولا تعود الى محل ينفع به في هذا المقام كما لا يخفى  
 على دقيق التامل قوله في العطرة الالهية رسالة من الله من انفسها  
 اصولا غامضة منها سلك الاختبار قوله والجواب ان موافقة  
 حاصله منع الاستلزام فان الثاني للبار تعالى من الاختيار بالقبل  
 الاضطراري ذلك ان قول السيل النزاع في الاختيار بمعنى عدم سلب  
 القدرة عن الطرف الاضطراري مما يقول به الحكماء لا يفهم بل في صحة الفعل  
 والترك واذا كان الترك مستلزما لمقدور و امر قبيح لم يكن مسموحا  
 تامل قوله فان معناه بيان للتقريب فانه كان لغايل القول  
 ان المفهوم من لا ينفك الوقوع ولا يلزم منه نفى الجواز الذي هو محذور غير حاصل

ما اورد من عند نفسه ان غير الجواز مسلم لكن نظراً الى الحكمة ولا يلزم  
 نظر الجواز نظراً الى الفعل كما قيل في تعريف الواجب بالحب  
 تارك العقاب مع جواز العقوبة قوله الى غير ذلك ومن تأويلهم  
 ان حصول الرسول ليس بمرد بل مراد المهيمن قبيل اطلاق الجزية  
 على الكلى ومنها ان المعنى ما كنا معذبين بترك الشرايع التي لا يسيل  
 اليها الا التوقيف ولا يخفى عليك ان هذه التوقيفات منهم  
 بينة على اولئك العقلية لو تمت لكانت قوله فيقول لا آه اي المكلف  
 قوله وفيه ما فيه استارة الى ان وجوب النظر موقوف على  
 افاودة العلم مطلقا وفي الالهيات خاصة وعلى ان معرفة الله واجبة  
 وان المعرفة لا يتم الا بالنظر وان ما لا يتم الواجب الالهي فهو  
 واجب والكلى لا تثبت الا بالنظر الى الحق والموقوف  
 على النظر نظر فعال قوله والجواب اه الحاصل دفع الهمم وان  
 المراضة بما يتجمل بالاثبات لا بالنسبة وبتحقيق الغاية للتعينة  
 فتدبر قوله لا امثل ما لم اعلم ان قيل ان احتمال الوجوب كاف  
 لوجوب النظر وفعال احتمال الضرر في حال والنسبة في حال قلنا



نوسلم ذلك فهو قضية من العقل والاشترط علم يعلم به فليعلم حكم العقل  
 بذلك ولوقبل ان يجبله لا بانه خلقت على انها لو قال الصحيح  
 في خلقك لتظهر البينة اليه عقده والكفار ذلك مكابرة وعناد قلنا ذلك  
 احسن ما بقى في هذا المقام لكنه يعود الى الجواب الحق فتدبر قوله  
 ولولا لم تمنع الكذب منه لمع وقد يجاب باننا لانهم امتناع الكذب  
 على الله تعالى وامتناع العلم المعجزة على يد الكاذب امتناعا عقليا لانها  
 من الممكنات وقدرة شاملة وكوسم الامتناع فلا نعم ان امتناع  
 القبح العقلي يستلزم امتناعه لجواز ان يمنع له ركضه وهو العادة  
 ولا يخفى ضعفها فتأمل قوله استدلال بان لو وجب استلزامه لان  
 ما تمسكوا به ضعيف ولما لم يذكر دليلا سواه واشارة الى ان ما اختاره  
 غير مختار عنه قوله اقول لعداه قيل المراد امتناع العلم بالظايرة فيه  
 المسئلة خاصة قول فيه ما فيه قوله من كل كيف لا فانهم قالوا ان الصديق  
 والنافع بدعي فهو واجب ثباتك عليه فاعلم عنه هم بالضرورة فتدبر  
 قوله عدم الوجوب مطلقا فانه لو تم انه لا مجال للعقل في امور الازمنة لم  
 يكن شئ واجب عقلا فانه ما يوجب فاعلم ويعاقب تاركه في الازمنة

وقد علم

وقد قلتم انه لا يدرك بالعقل مسئلة الباطن في سائر احوال  
يدل على خلاف ذلك فان مناه على استقلال العقل كالا  
يحيى قول اكثر احنافيه ومنهم العراقيون واليه استأثر محمد بن مرون  
بالقتل على اكل الميتة او شرب الخمر فلم يفعل متى قتل قوله فقلت  
ان يكون انما لان اكل الميتة او شرب الخمر لم يحرم بحال الا بالاباء النهي فعمل  
الاباحة اصلا والحرمة لعرض النهي كذا في التقرير قوله غير محتمل منهم ابو منصور  
المازندر وساحل العدائين وعامة اهل الحديث فيه ما فيه اشارة  
الى ان الله يطلعهم من شئ كلامهم هو الخلاف قيل الشرع ومن ثم  
لم يحيطوا برفع الاصلية فما لم يخطأ بالشرع بها فند بر قوله  
الاباحة وهو قول معتبر البعيرة قلهم وربما يمنع اشارة الى  
ما في شرح المختصر من انه انما خلق لاشياء يشبهتها بالعبد فيصير فيها  
علمه فلا يلزم من عدم الاباحة عبث قوله واحظر وهو قول معتبر لاعداد  
فتأمل اشارة الى ان مبنى الايراد على زعم اهل التكميل هو الحكم  
بالحكم مع عدم العلم بالحكم المخصوص في نظراته نظر الى خصوصية  
الفعل ويمكن ان يجاب بان الحكم الاجمالي موقت الى ورود الشرع

الاباحة

قول

بالفصوص فكان كالا جتهاد واذا كان خطأ فيها كانت بحسب العلم  
 الى ظهور الصواب مع عدم امتثال الفعل بالحسين فتدبر قوله قول  
 هذا يعني ان المعروف ان لا يدرك العقل نظر الى الفعل بغير حجة فيه فلا يكون  
 الغفيرة محكوم فيها على ذلك الفعل بدبته عنده ولا يلزم من هذا ان  
 لا يكون حكم ذلك الفعل مستبنا من قاعدة كلية معلومة قطعا ويكون  
 ذلك حكما واقعيا لا بتوقف على ورود الشرع من ههنا لا تخفى  
 على القاطن ان هذا لا يراد غير الايراد للمورد على الوجهين السابقين فلهذا  
 على انظار حكم الشرع فبرر عليها ما وردنا فتدبر قوله كالا بيان  
 اي التصديق القلبي فانه لا يقطع ولو بالاكراه فانه كمال النفس غاية  
 قوله كالصواب منعته آه وحفظت ايضا بالحيف والنفا من اجماع الخبير  
 النحان من الافعال بذاتها لا بتخلف فخر متبها لعمد من قبح خارج قول  
 المراد من السقوط عدم اعتباره في الاحكام والعراض قد يراد اعتباره من الناحية  
 في الحكم كالضرورة في احوالها لم يثبت فتدبر قوله فانها بواسطة الكفره اشارة  
 الى ان الوساطة في الفعل لا يجب ان يكون حجة فانه قد يقع ما قبل  
 ان الوساطة ما يكون من الفعل لا قبل منها قوله خطاب اليها بخطاب

لغة توجيه الكلام الى نحو الغير ثم نقل الى الكلام الموجه كذا ذكره قدس سره قيل  
قول شارح مختصر حيث قال الحكم كما علمت بنفس خطاب الله تعالى  
فلا يجاب بنفس قوله فعل لا يتم تفسير الخطاب بالتوجيه لا بالكلام  
الموجه فلا حاجة الى النقل قول المراد من قوله المقول الذي هو فعل لا معنى  
المصدر و يدل عليه قوله فيما بعد ان في سببته الكلام في الازل خطايا  
خطا فادبوته على تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم انه يفهم  
لان خطايا وان قلنا ان الكلام الذي لم يفهم لم يكن خطايا فتنه  
فان الافتضار آي سلمنا ان السببية مثلا غير لا فتضا ولكنه متمثل  
فان سببته الزنا لو حجب الجله في قوة وجوب الجلب عنه الزنا و عليه  
فقدس ثم لا يرد النقض بالقسم حينئذ على ما دعم لان القضية من حيث  
هي خبر لا يدل على الحكم التكليفي وانما يفهم من مثل قوله اعتبروا لا يخلو  
فان الافتضار الاعم لصدق على السببية مثلا وان لم يصدق عليه لا فتضا  
الصريح فالاعم لا ينافي عن الوضع بل هو هو فند بر قوله وفيه ما فيه اشارة  
الى قبل ان سلموا بالصبي مما تابك هو به ولا يعاقب على تركه  
فكيف لا يكون منه وبما والنقل بانه لا ثواب اصلا لعبد م في غاية



البعديين ويلزم ان يكون صلوة الصلبي لا وليه نوحا ولا ظهر  
 ليعلم ان ترتيب النواحي ليس موقفا على العقاب بل جري عاده  
 تبع بان لا يضيح جبر من من عملا فاعلم بان ما يفهم المراد من صيغة  
 انهم مطلق الاتفاق التام لخال الكلام وما بعده ولكن المراد من صيغة  
 انهم الاتهام الواقع بالفعل اعم من الماصير والخال ثم علم انه وقع في  
 من مختصرا قلنا انه الكلام الذي علم انه يفهم كان خطايا وذكر السيد  
 قدس سره انه استاكفى وان المعتبر في العلم بكونه مفهوما في الجملة فما لا يفهم  
 في الحال ولم يعلم فيها في الحال لا يكون خطايا قبل سواء اعتبر العلم من حيث  
 المخالب او من حيث المتكلم شيخي منهما في مفهوم كون الكلام  
 خطايا اقول المراد ان المعتبر في كون الكلام خطايا بالفعل اطلاقا  
 الاتهام بالفعل او العلم في الحال باضماره واما المفهم بالقوة مع عدم العلم  
 في الحال بكونه كطلب الخطايا بالقوة باتفاق الفريقين وهذا معنى صحيح  
 لا يكره لو جاز فاعلم انه وفيه بالفعل غير كفت والجواب عن  
 كفتك وان لا يترك شيخي في تعريف الامر والمنه فوقف  
 ومن منها قال محمدا للقطع بان محمدا لا يفرح احد الوجوه والكلام

كما يفرحها

كما يفرع عنه الغرض والمحرر فلا اختلاف بينه وبينها في المعنى كما نل  
 قوله فان معنى الفعل هو الحق بان الحكم هو الايجاب وهو فعل  
 مثلاً وليس للفعل منه حقيقة فان القول ليس متعلقاً منه حقيقة لا بعد  
 وهو اذا نسب اليه الحكم او ادور وان ما ذكرنا ما يدل ان الفعل لا ينفك  
 لصفة حقيقة قائمته به واما انه لا ينفك لصفة اعتبارية وهو كونه محسباً  
 تعلق به الايجاب فاما الدليل لا يدل عليه بل هذا هو اللفظ لكون كل من الموجب  
 والواجب متصفاً بما هو قائم به حقيقة فاما قول السيل الوجوب صفة  
 للفعل الخارجي في مرتبة حقيقة بل انما يحدث بالاعمال مقدما على وجوده  
 مادام معدوماً لا يتصف لصفة ثبوتية حادثة من لا خط للفعل من الوجوب  
 الا وجود الفعل متعلقاً به تعلق الطلب بالمعدوم لان الانتزاع لا وجود له  
 الا وجود المنتزع عنه فوجود الفعل هو الايجاب وهو الوجوب الا باعتبار  
 تدبر قول ان تصديق المقول لا يستلزم لان الخطاب المنفرد به هو الكلام  
 النفس من متوالي الكيف عنه هم ليس بفعل ولا انفعال حقيقة لا  
 بالاعتبار قوله فلا يرد ما قيل القابل مرزاجان قوله تاركه اذ اريد ان  
 قوله في جميع وقته لا دخال الواجب الموسع والقاصر قوله بوجه ما فيه خلل الموسع

النفس

والكفانية والحق انه لا حاجة الى احد مما لان انتهاب من تركه سببا للعقاب  
 في الجملة كانت فتايل قيل سببا نظرا لانه ان اريد بالترك عدم الفعل فتغير  
 مقدره فلا يكون سببا للعقاب وان اريد لكفت فكثيرا يترك  
 الواجب لا لكفت النفع عن قول لا نعم ان عدمه مقدره ولا يكون سببا  
 للعقاب سببا في بخصفه في مسئلة ان لا تعليف الا بالفعل فتوقف  
 في ادعاءه معناه انه لو عوقب وقيل انما عوقب لكذا لا لاسم  
 الفعل ولم يستقم في مجاز العادات كما قيل القائل مرزا جان  
 على ان مثله بان يجوز لونه انما للشر غريب ولو تم اه اي كونه الشاء  
 للتحويل ول على انه لا جزاء فلا عقوبة لانه في الجزاء ولا جزاء على ما يجوز  
 فان كل ما يدل عليه يجوز ان يكون انما للتحويل والجزاء لا يدار  
 فتايل في كل واحد فيه رد لما ذهب اليه بعضهم من ان الوجوب  
 على الجميع من حيث هو اذ لو كان على كل واحد لكان استغناء عن الباقيين  
 رفعا لا نظرا ونسب خال مع عدم الخطأ بجديد وهو بالان اختلاف  
 الايجاب على الجميع من حيث هو اذ لا يلزم منه الايجاب على كل واحد  
 ويكون الاثم للجميع بالذات وكل واحد بالعرض ووقع بالقول ولا يلزم

الشك في قول وقيل وهو قول الامام الزراري واختاره سبكي في انهم الكمل  
 بتركه والاثم بدون الوجوب غير معقول وفيه ما فيه المقصود  
 انه ما حصل منع الملازمة القابلة لو كان على الكمل لم يسقط وقد يجاب في  
 باننا لو سلمنا ان الاختلاف في طريق الاسقاط لوجب الاختلاف  
 في الحقيقة الواقعة والواجب المعنى والكفاية مختلفان لوما فلا يتم ان وجوب  
 الاختلاف انما متى يلزم ان لا يكون الواجب الكفاية واجبا على الجميع  
 اسلا قول السقوط لفعل البعض في الكفاية من ثلث الوجوب متفردا  
 وما يفرع على شيء لا يكون مفعولا حقيقة جديدة فيجب ان الاختلاف  
 في الكفاية في نفس تحقق الوجوب وتحصيله وقد قلتم انها سوار في  
 الوجوب على الكمل ولو قيل ان الوجوب على الكمل نحو ان يكون طلبه  
 وجود الفعل عن كل واحد وهو الوجوب المعنى ونحو طلبه وجود الفعل  
 عن الكمل لا عن كل واحد وهو الوجوب الكفاية قلنا هذا معنى الوجوب  
 على البعض المبهم فالنزع في التسمية فتدبر ثم هذا الاحتمال آه  
 قد نسبت هذا الاحتمال لبعض المقررين لكن المشايخ منهم يدعون الوجوب  
 بالجميع بمعنى انه لا يجوز الاخلال بالكل وايضا فعل يخرج عن عمدة التكليف ولا يتأخر



ولا يعاقب الا على فعل واجب وتركه قيل الفعل انه ان الوجوب  
 طالب المطلب انما يكون قبل المطلوب واليقين ولو في علم الباري في الوجود  
 لان العلم تابع للمعلوم فتدبر قوله وقيل معنى ليسين هذا قول الزاعم  
 لان الاستحالة يروى عن المعتزلة والمعتزلة من الاستحالة وهذا  
 قال السبكي لم يقل به احد تأمل قوله والنفس والى مثلا قوله ففقد الله  
 الطعام عنده مساكين من اوسط ما تملكون اهلككم او كسوتهم او خير رقتهم  
 فقول العام ايجاب الا لتمام وعلقت عليه كسوة والخير بما هوى لانه شين  
 اذ الاستحالة بينهما فالنفس دل على اهره على وقورح ما جوزه العقل فلا يجوز  
 تأويله قوله في الخبز لانه شافى الى ان في هذا المذهب لا يخبر  
 اسلا بخلافه الذي يبين الباقيين للمنافين فان في احدهما الاختيار  
 بحسب الفعل وفي الاخر بحسب الاستحاط فارجع الكل الى نفي التميز كما في  
 شرح المختصر لا يخفى فيه وفيه ما فيه من غير المعين قول منقوض بالواجب  
 الملتزم لان الطبيعة الكلية غير متعينة الابد الوجود فيلزم ان يكون جميع افرادها  
 واجبة وليقط ليعمل البعض ولم يقل به احد فتأمل قوله انه معلوم به اشارة  
 الى ان غير المعين ليس مجهولا مطلقا ولا من الوجوه المطلوب وجوده وان كان

المتحتم

غير معين باعتبار ما صدق عليه بوجه دون وجه فلا يلزم به بطلان ولا الله  
 ولا كماله تدبر علم بالفعل اذ اقول يلزم منه انه لو لم يفعل شيئا  
 لم يكن شيء واجبا وذلك باطل اتفاقا الا ان يعنى علم انه  
 لو فعل بفعل ذلك الشيء فيعلم الموجود والمعدوم ولا يعنى ما فيه ~~ولا يلزم~~  
 وجوب الكل اذ علم ان التحقيق كما اشار اليه في الاصل الرابع ان العلة الثابتة  
 لعدم الكل بوجبه عدمه مطلقا اي سواء كان متحققا في عدمه خبره به  
 واحدا وفي عدمه خبرين فلكل الامتثال بهما مطلق من حيث الالزام  
 بواحد وكذا ينسب مرتبا او معا فاذا اتى بهما معا فاما تحقق الامتثال بالكل  
 لان مطلق الامتثال يتحقق في هذا النوع من احواله فلا يلزم وجوب الكل  
 بالامتثال بالكل وهو سبب للوجوب لانه محل حدوث النعم  
 فلا يتم مقامها تبسرا على تعريفها وتعرفها فاختير من بين سائر الاوقات  
 لتبسيط تدبر عند الحقيقة ذكر النود من مجاهد وعطاء وكذا في التقرير  
 خلافا للجمهور قال ابن الهمام ذهب الجمهور الى الحق لان اللازم عدم  
 صحة الغير ولا يلزم منه صحة ما يصح لان الاعمال بالنيات اقول في معنى  
 الخصوص شرعا بقى مطلق النية الصحيحة لوجود الفعل شرعا ومعلوم ان النوع اذا ظهر انحصر

في فرد واحد كان ذلك الفرد متحققا يتحقق ذلك النوع من مقتضى له  
 فتأمل في الآية المأخوذة ذكرنا خير الجواب في الموضع المسمى  
 سواء قال المفسر في هذا سبب لان المرض الذي لا يضر معه الصوم في غير مظهر  
 بائع مما من تعمله باجماع اقول الفرق بين المرض الذي لا يضر وسوء الملك  
 المرقه اذا قطع لعدم المشتبه بهتكم تدبر قوله بل الاول في الغرم قوله  
 السحابية على العباد الطويلة قوله الاجزاء اي اجزاء الوقت  
 فقل كالمؤخر قبل الوقت فاقدم كالزكاة المعجلة بالاجماع  
 انقلت لعل المخلصين من اهل المذهب الثالث والرابع لا يسبوا  
 لا يبعدون في ذلك قلنا هم وان خالفونا في التوهم لكن تأمل  
 واقفونا في معنى المعصية في التاخير والتقديم لا ترمي الى استلزام بعض  
 من محض القول لم لو كان واجبا في اول الوقت يعنى بتاخير واستئصال  
 بعض الباعث بقوله لو كان واجبا في اخر الوقت يعنى بالتقدم  
 فالكل المتعلق على عدم المعصية لا في جبر من اجزاء وقته وفيه ما فيه  
 تأمل رجا يمنع اه المانع ابن الهمام قوله قلنا الفاعل مرزا جان  
 فتأمل انشاده اليانه رجا يمنع الغرضية مستند بان الاشتغال في وقت

اعلم من الوجوب

اتفقوا

فقيس

اعلم من الوجوب فيه والجواب اننا اردنا بالامتنان بيان لما موربه  
 على وجهه وهذا لا يحصل الا بالامتنان كما وحكي لك ان قول المردان  
 خرج المصلي في غير الجهر عن عهد التكليف انما هو لا بيان الصلوة قطعا  
 لا لانيان احد الامرين والاجراء على هذا لا توقف على الوجوب  
 موسعة برية عدم ارادة الترك اعلم ان الاكثرين حملوا العزم على قول  
 القاضي على الارادة والقصد على الفعل في الثاني حال وهذا بطرفهم من منع  
 وجوبه ومنهم من جعل من احكام الايمان ولا يخفى وجهه وطائفة حملوا على عدم  
 ارادة الترك وجعل من توابع الايمان ولا يخفى ضعف كون عدم  
 الارادة بدلا عن الفعل والمنه ينافي ما اشتهر من القاضي ان الواجب  
 احد الیقاعين يقع الفعل والبقاء العزم بخلاف قوله قالوا لو كان لما علم  
 من دليل الحقيقة وجوابه دليل الشافعية وجوابه تركنا اختصارا فليضف قوله  
 عينا اه امي بخلاف الاول بعينه وجوب امر موسعا فلا انتفال للسببية  
 واحضاره ابن الهمام من الحقيقة قوله بل موسعا اي مستقلا من الاول  
 ألم ينصل به الاداء الى الخبر الثاني فان الفصل به الاداء فهو لسبب  
 والا انتقلت الى الثالث وبهذا الى الاخير فهاك انتفال للسببية



وهو شرط و بائضا والشرط في الشرط قد سبر قوله لعدم الخطاب اقول هذا يدل على  
عدم وجوب القضاء لان مخالفة الحقيقة كما سيأتي ان وجوب القضاء ليس  
بامر جديد بل ما يوجب الاداء فاذ اتم في خطاب الموجب للاداء في الموجب  
للنقض ومن هنا علم ان لا سلام للقضاء على الاداء حيث قال وجب  
في التكميم الاصل ويتراعى وجوب الاداء والخطاب لكن فيما ان حقيقة الاداء واللب القضاء  
الوقت متغير اجماعا ولا يتقدان يقال ان اقيم السبب مقام وجوب الاداء فيظهر  
اثره في وجوب القضاء والبدون سبب ان السام والاداء اقامه عليه الخطا  
مقامه فان التكميم اهل في زمان النوم والتمكين بشرط تدبر قوله قيل انما يلزم  
التقابل صاحب التلويح قوله ثم علم انهم صرحوا به اعلم ان الحقيقة مع تغيرهم  
بان لا طلب في اصل الوجوب قالوا ان الثابت بادل الوقت  
اصل الوجوب الى ان يتبين قاور وعليهم انه يلزم ان يكون الطلب <sup>مطلوب</sup>  
لان قيل يتبين ليس الاصل الوجوب وقد علم انه لا طلب فيه اقول لعل ما دم  
لنفي الطلب المحكي بعبارة ان الطلب فرع السببية وهي لكونها متعلقة بوجبه عدم  
تدريجها فالطلب كذا الا ان يفي السبب بوجه تحصيل الطلب <sup>مطلوب</sup>  
فويا ويعدم على المثل تقدم السبب على السبب في قوله اقول فلهذا المقام

الحق

قوله ولا يطلب كذا في القول بان الطلب  
فرع الدين الموجه في شرح حصول الاصل  
يصح تدبر



ولا يخفى انه ينطبق المفرد في الزكوة قبل الجمل تحقيق السبب بالنصاب ولم تحقق القضاة  
 الا بعد الجمل وفي المصنف انما اوردت السببية بالكلية بخلاف ما طرقت  
 اخره في انما يتم تحقيق الوجوب بتحقيق السبب اهلية الخطاب في زمان المصنف وان  
 لم يكن لشروطه كانت لوجوب القضاة من غير احتياج الى امر جديد فليتل قوله وان  
 لا طلب في الاول من الاحكام التكليفية بل وجوب الاداء قوله في وقتنا قلت  
 دخل فيه القضاة كما لا يخفى لان وقته بعبارة المصنف ما قلت القضاة وان كان ادعياً  
 موسعاً مدة العمل كالباحل لكن الفعل فيه في غير وقته وطلعت الوقت من قضية العقل تامل قوله  
 شرعاً فيخرج نحو الزكوة ليس له الا اداءه من حيث مخصوص ذلك الشهر ليس  
 باداءه الا كان بعد قضاء قوله قبل اداءه الفاعل ابن الهمام وغيره انما يريدون تحقيق  
 الى ضعفه لان المعروف الاداء حقيقة وند في حكم الاداء في التحقيق وفي المحيط الصلوة  
 يجوز ان يكون بعضها اداء وبعضها قضاء كصلى العشر فترتبت الشئ في خلال صلوة  
 وتتم الباقي قوله كالتحريم لان العمل بالنية وقد وقعت في الوقت والنسب  
 على كل فعل المراد بالتعامل بالوثر نقصان في الصلوة بحيث يجوز سبها بالانفس ترك  
 ولكن او شرط لانه في حكم عدم شرعاً فليس الفعل ناجزاً شرعاً تدبر قوله والامح انه  
 انه مختلف في وجوب الاعادة نفع غير واحد من شرائع اصول فقهاء الاسلام كافي

التغير بانها ليست واجبة خراج على العدة بالاول والثاني تركهما هو  
 طيب ما دام ولا قضاء وذهب الشرحي بولي الأمر الوجوب حتى قال اليه  
 يكون الفرض هو الثاني وعلى هذا داخل في الادارة ونحن ان الفرض هو الاول عدم  
 سقوطه بترك الركن لا الواجب لكن الاعادة واجب بعد كل صلاة  
 ادست مع كراهته خبر الاول فوقت الاول وقد ومن ثمه كان اعادة القضاء  
 قضاء قوله فعل بعده اه ان قلت الفعل قبل الوقت ما هو قلنا الفعل لا تقدم  
 على وقته والمؤخر قبل الوقت ما يقع من لزوم فقه ليس بذلك والركوة  
 المعجل لما وجب سببها جعل وقته بذلك موسما فلا تقدم قوله مجاز لانه في وقته  
 وهو ظاهر قوله يدل الواجب وقد عرفت على هذا بان الادارة تسليم  
 ما لم يشبها والقضاء تسليم المشقولة مع لمن الموت ولا عصيان في  
 التأخير مع الشك قوله معصية لفاقا اقول فيه دليل على ان الاصل  
 بتسليم البيت واليقين بالموسم اعم من ان يكون بحسب الواقع او باعتبار  
 المكلف فالوقت يجعل البعض كلا وعلى هذا يتجه قول من قال بالعصيان  
 في التأخير من طعن سلامة ذات فجاءة بدليل تحقق الوجوب ولا يتجه رده  
 على ما قبل بان الواجب بايدهم تاركه في جميع وقته باعتبار كونه ههنا تركه

في البعض بالاختبار وفي البعض بالموت وبأن الموت لا يصلح سببا  
 للعصيان فلا يعصى على تقديره كما على تقدير عدم اتفاقه والواجب ان يتم جابل  
 البعض كلاهما فلو لم يكن الموت لانتفى على ان ارتفع الوجوب قد يكون  
 لوجودهما مع كالتسمر والمرضى وبعضهم لا يقر ذلك فنأمل قوله قوله  
 فنأمل اشارته الى ان هذا الفرق غير نافع لان القاضى جعل له دوران من المثل  
 التحقيق العصيان في الاول وتحقيق القضاء فيها معتقدا لا نقضا ونعم وقع في الوقت  
 ويدفع بان العصيان لا ينافى الادراك لواخر الثاني وبان المثل متغيرهما لم يظهر  
 مشاده فاذا لم يظهر فلا عبرة به فتدبر قوله والقول بان الشرط الجواز  
 اعلم ان شرط جواز التاخير ان المثل سلاما والعلم بها اذ السلام نفسه  
 فان كان الاول فالمرض متحققا بشرطه اذ لا انتظار لغيره وبوجوب القاضى  
 فيجب ان لا يانغم والثالث الثاني اوى الى تكليف المثل اذ لا يمكن العلم بها عادة  
 سوا اذا المتكلم متبع الشرط والثالث الثالث فيلزم ان يكون التمهيد لازما  
 من كون الوجوب موصفا المفروض تقدمه على سلامه العاقبة بين ممكن وذلك  
 اذ المميت وممتنع اذا قدر مونه وبذلك لا المنسروط ممتنع وجوده عند انتفاء  
 شرطه وبما ابي التمهيد بين الممكن وممتنع على ان يقع حقيقة التوسع لان مقتضاها لا يمكن

الان

الحامس فلم يكن اللازم لادعاء خلاف تقصير من جعل لزوم التبرك بين المكن والمستع على  
 تقدير اشتراط العلم ففنا مل فانه معين بالمثل قوله وفيه فيه سارة  
 الى الفرق الذي ذكره السيد قدس سره من قبل ابن الحبيب وبان في  
 الموسع الذي وقته العزلة جازلة لتأخيرها اذا مات لم يعين لم يحقق الوجوب  
 اصلا بخلاف الظاهر فان جواز تأخيرها الى ان يتبين وقته قيل اذا مر من  
 وقوع العجالة قبل وقت التبيين فلو جازلة لتأخيرها اذا مات لم يعين لم يحقق  
 الوجوب اصلا فالاصواب ان يترك الظاهر في الصورة المفردة وليس  
 فيه جميع الوقت المقدرة شرعا بخلاف ما وقته العزلة ترك بالعجالة  
 لانه ترك في جميع وقته وهو تمام عمره اقول منقوض لمن لم الموت في وسط  
 الوقت للموسع واخره فانه يعنى تفاديا مع انه ما ترك فيه جميع وقته المقدرة شرعا  
 والظن كما يجعل البعض على جعل الكل بعضا لان العجالة على خلاف الظن والفرق  
 تحكم فالاصواب كما في شرح المنهاج الزام جواز انفصال النفس الوجوب  
 من وجوب الاداء ففنا مل قوله كان ادائه وانما كان ادائه لانه يكون  
 بمنزلة قوله يوم القيمة وطلب في اي يوم صام يكون ادائه فيكون  
 سارا يعز في عدم لزوم العصيان قوله ولعل مرادهم انه يتناول دليله لم

طرف لا يؤثر اختلافاً في مقوله وأنه لما موربه كالأجل للذين داوود علي هذا أنه  
 لو كان كذلك لجاز التقديم وقد يدفع بأن الوقت نظر إلى أنه مجرد طرف  
 يجوز التقديم عليه لكن الغالب خبر لأنه سبب الوجوب شرعاً ولا تقدم للموجب سبب  
 تدبر قوله أنه ما لم يعلم قبل الاطلاع الاختلاف مبني على أن المطلوب  
 في العبادة الموقفة إنما هي العبادة فقط لا الوقت لكن تحمل أن يكون مشروطاً  
 به حتى لا يصح شرعاً بدونه وإن لا يكون صحيحاً سبباً مشروطاً به بل كالمباغاة  
 فأتى بقى أصل وجوبها مع نقص فيه قول فيه غفارة إذا زعم العبدان بالانكسار  
 متفق عليه مع أن ترك الأدبي كما في المندوب لا يكون معصية اتفاقاً  
 فقال قوله وبما يتعداه قال وبما يتعداه ذلك إلى أن النفس والفعل بل يتأثران  
 في الخارج وفي العقل وفرغ المواقف أن الحق عدم التمييز بينهما في الخارج  
 والالم مع حمل داوود بعض الفضل أن في صورة كان التركيب الذهني  
 بخلاف التركيب الخارجي أن يكون بنفس ما هو من مادة والفصل عن الصورة  
 كان للجنس وجود ممتاز عن وجود الفعل نظر إلى اتحاد الجنس مع المادة والفصل  
 مع الصورة أقول هذا محض من مبادي العلوم العقلية فإنه لو كان الجنس  
 مثلاً متوحد مع الماد من كل وجه لما اختلف إلى الألف منها ولما كان الجنس محمولاً

كما مادة وكيف يكون متقدماً مع النوع اليه في ذلك من مهمات التي لا تنفي عنها  
على ما يبرهن في المعقولات عامة بما يلزم ان يكون للتركيب الخارجي  
من المادة والصورة من اجزاء غير محمولة ومن اجزاء محمولة اعمى من  
والفصل مما يؤخذ منها والاستحالة في ذلك لانه لا يلزم تعدد الذات  
مستفيدة بل بالاعتبار وتتام تحقيق ذلك الطلب من سلم قوله الواجب  
اجزاء من واجب اذا كان مقيداً بمقدمة كالتزكية بملك النصاب  
واجب بالاستطاعة وكذلك كمالاً لا يمكن تحصيله الا من الآلات فالواجب  
به مقيد قوله بالاجماع اي الاجماع على الوجوب لا الوجوب بالاجماع  
فانه يقع ما في التحرير وضع ابن الحاجب محاربة قوله ان الكلام بالنظر  
اليه اي ان الكلام في وجوب مقدمته بالنظر اليه وجوب الواجب  
الذري مقدمته مقدمته له حاصل انه اذا كان شيئاً واجباً وله مقدمته  
وفرض ان لا دليل هناك على وجوبها قبل استلزام وجوب ذلك  
الشيء وجوبها ام لا لا يرد قوله لانزع في ذلك اعلم انه كان النزاع  
في وجوب مقدمته معني ان الخطاب يتعلق به وكان الوجوب المتعلق بالمقدمته  
مقصود من الخطاب والمتعلق بذلك الواجب فالج ان مقدمته الواجب



ليس الواجب مطلقا، استثنى راجع بالشرط الشرع فقط وجعل الشرعية  
 بمنزلة الخطاب المتعلق بوجوبه تكلم لان العقل اقوي فكانه مندرج في نفس الخطاب  
 المتعلق بالواجب وان كان النزاع في الاعم فالحق مع الجمهور ان مقدمه  
 الواجب واجبا مطلقا والثاني هو الحق لان عرض المجتهد متعلق بكون مقدمته  
 الواجب واجبا مطلقا سواء تعلق به الخطاب اصالته ام لا اذ مقتضاه يستنبط  
 حكم الوجوب مطلقا كما في الدلالة والاشارة قوله لو كان صريحا فله شارة  
 الى المنع وهو راجع الحاسب من لزوم عقل الشرط عند الامر بالواجب لا يلزم  
 من جعل شي شرط لفعل تعقله عند طلب ذلك الفعل الا اذا كان الامر  
 بالشرط صريحا ولا نزاع فيه ولزوم الوجوب مطلقا مشترك بين الشرع وغيره  
 قوله والواجب النية على ان النسبة بعد صريح الامر بالمقدمه اي ليس  
 بلازم عند الحقيقة كما هو في المصلاية قوله ولو قال احدكم اياه في التبرير تفرع  
 تحريم الكل في هذه الصورة من مقتضى لسانه يجوز تحريم احد شيئا كما جاء  
 فله فعلا الا واحدا قول المكسب فمما نحن فيه انما هو قبل البيان لا بعده الاستثناء الثاني  
 فالكلمة المتعين توقف على البيان فكان كالاشارة به بر قوله قيل ان بعض  
 كراهته وهو قول فخر الاسلام والقاضي الجزي ونحوه لا ينافي مع السلام

وايضا هم من المتأخرين قوله وقيل نفس النبي اه القاضى ومتأجوه قالوا الا  
 انه نفس النبي وثانياً انه يتضمنه فقول الثاني رجوع عن الاول وقيل بل الثاني  
 تفسير الاول قوله وعامة الناس بعبية ومنهم الامام العربي قوله وقيل لا اى  
 قالوا ان الامر يقتضى حرمة العقد والكرامة مثلاً لكن النبي ليس كذلك ولذا اذا  
 سئل قوله نعم في النبي لك فقال قوله ويمثل بقرائه اي الاستعمال  
 بعد ما من لوازم تحريم الفعل له امر مقتضى ان قوله فيه شيء اشار  
 الى ان النبي وبالكلف عن الفعل لا يتوقف على الاستعمال الفعل امر  
 كما ان النبي من محرمه لا يتوقف على جهاد السكون لجواز ان يكون عدماً والقول  
 بان الكلف نفس فعل مطلوب فيكون ما مورده ضرورة من محل الشراء فتدبر  
 قوله ان قلت فالامرأة تقيده لوالها اذا فرضنا القيام ما مورده فذلك  
 يقتضى ان يكون كل واحد من القود والاضطجاع منها فانه يعلم ان الامر يستلزم  
 النبي عن جميع الاضداد والنهي عن القود يقتضى الامر بالاضطجاع بخبركم ان النبي  
 امر باجدا الاضداد فالاضطجاع يكون منها عتياً وما مورده تحبير فيكون ممناً  
 وجائزاً وتقرير الجواب منع الاستحالة وذلك لان المكان الاضطجاع بالنظر  
 الى القود المني عنه لا ينافي امتناعه بالذات بان فرض كونه منها عند الذات

ولا الامتناع بالنظر الى شئ اخر وهو القيام فتعبر بالامتناع بوجه في الجواب  
 لا يقال مكان الاصطلاح لازم لامتناع القعود امتناع القعود لازم لوجوب القيام فلا يمكن  
 الاصطلاح لازم لوجوب القيام وكذا فرض ان امتناع لازم لوجوبه فاصحح الامكان  
 والامتناع بالنظر الى شئ واحد لا نقول هناك هتان فالاصطلاح من حيث  
 انه ضد القعود ليس هو ضد القيام ممكن بالنظر اليه ومن حيث انه ضد القيام ممكن بالنظر  
 اليه فكان الامتناع بالحققة بالنظر الى شئين تدبر قوله على الاول وهو ان  
 وجوب شئ يتفرض حرمه ضده قوله على الثاني وهو حرمه شئ يتفرض وجوب ضده  
 قوله فيمكن فعل ضده لا يلزم شكل هذا بالواجبات الدائمة كالايان لاننا نقول  
 انه من قبيل الادراك دون الافعال ولهم سلم فليس من قبيل الابقاء فضل  
 من الواجبات بل هو شرط لصحتها كذا قيل قول الدليل لا يختص بالافعال بل يجري  
 في الادراكات ايضاً ولذا قالوا ان الامر بالايان هي من الكفر بل هي ان يفي  
 لا تضاد في العقيدة بوجه اعتبار البقاء في الدرك او في اخر انتم نعم باعتبار الالفاظ  
 بها تضاد وذلك لامتناع تولد النفس الحكيم تفضيلاً لغيره مرتباً على  
 معاد ذلك اختلف في الاول الواجبات فقبل الايمان بامه قيل بل النظر قبل  
 بل المتقدمة كما فصل في موضعه هذا قوله التبعين للدليل ومن ههنا يخرج الجواب من

لزوم كون الامور به معناها ما هو اتم منها او منها غير اتم فتأمل قوله يقوم تفصيل اضر  
 ليد ذلك ما ذكره الحكماء في الكون والعدم حيث قالوا ان المادة  
 تتخلع عن صورت ويكون بصورة اخرى مع بقا المادة بحالها وقد قالوا ان المش  
 ما هو من المادة والعقل عن الصورة وتبين ذلك في علوم الحكماء فارجع  
 اليها قوله اعلم ان الجأزاه فالجأزله معان احدى الامكان انما هو الشرعي  
 واما الامكان انما هو العقل المعهود من جهة معانيه في التعلقات فليس من في  
 عرف الفقهاء والثاني مقابل المحرم والثالث مقابل المباح والرابع  
 ما لا يشتمل على مصلحة ومفسدة وجودا وعلما لا شرعا كما لم يشرع ولا عقلا كعمل البصير  
 والخاص المشكوك فيه في نظر المجتهد شرعا كما في تعارض الدليلين وعقلا كما اذا  
 لم يكن هناك دليل ثم قد قيل انك بالاستوار وقد فسر بالاستوار  
 والجأزله مدرك لا اعتبارين هذا قوله وصرح في المقصود اي قوله ان المبرر  
 للشك في صحة بل مقصود تعظيمها لا ينفع لان مقصود تعظيمها واجب ولا  
 معنى للتخصيص بافعال الجوارح لعدم عموم الدليل قوله في الواحد بالنوع هذا اولى من  
 قولهم في الواحد بالشخص لانه لا تكليف الا بالنوع تحقفا لان الشخص بعد الوجود  
 ولان الحقيقة النوعية المتصلة لا يجب ولا يحرم الا باعتبارين بخلاف الواحد

بالتجسس الفصل ثانياً موقوف مقسم قوله بل تطبقه محال ولهذا لم يجوز بعض من  
 خواص التكليف بالتحريم وذلك لان الايجاب حكم بان الفعل لا يجوز تركه منعاً  
 والتحريم حكم بان يجوز العلم بالنقضين محال وفيه ما فيه قوله وليقطعه الطالب  
 اي ان الصلوة المفروقة والكفالت حرماً لكن ينقطع عنه الطالب في سقط الفرض  
 منه فعل مصيبة كمن شرب مثلاً حتى جن او يقطع عنه الفرض اقول وكفر المصيبة  
 عنه المحض فانه ثبت بطلان لا تقاطع ولهذا فيه من استبعاد الامام الهادي  
 حيث قال المصير الموقوف الامر من تمكن من الاشتغال ابتداءً ودواماً بسبب  
 مصيبة لا اصل له في الشرع تامل قوله واذا جاز بالاجتماع اه ومن سبها نحو  
 الجواب عما لو قيل ان الامر يستلزم النهي عن صفة والعصب ضد الصلوة  
 كان محال وذلك لان اذا جازنا الاجتماع فلا تضاد فليتنبر قوله والفقر  
 اه يعني لو كفي بعد الجبهة في الصلوة لم يصح الصوم يوم النحر لكونه ما هو به اذا زمن  
 مطلقاً انه صوم ومنها انه من حيث انه في يوم يوم النحر فاميل الى ما بين الطالب  
 الثاني فان هذه الحقيقة تعيق النذر به وعليه القضاء ولو صار خرج من هذه النية  
 ولو عني من حيث مخالفة النهي والا لا بل كما بي مطلقاً في الصلوة باعتبار المكان  
 مطلقاً في الصوم باعتبار الزمان كما لا يخفى على المتمتعة وانقلها قوله تعالى وليؤجلوه

نحوهم وثانيا باننا سلمنا التماثل لكن المانع فلا يضر وذلك لمانع بولهي  
عن الصوم فيه وهو يدل على الفاشية اقول لك ان تقول كما ان النبي  
يدل على الفاشية ذلك الامر يدل على الصحة وقد فرض جهتان فنتقي ان يكون  
كما الصلوة ويمكن الاجاب بان المصلحة المرجوة لا تغير مع المفسدة والرحمة  
بالفاق ولا تنك ان الاضرار من ضياعه انك قد دفعته راجحة  
لا وقد مبها على كون الصوم فيه معصية فليتدبر قوله والجواب بتخصيص القول  
او اجاب ابن الحاجب وغيره عن النقص بصوم يوم النحر بان النحر  
فما يمكن لنقص النكاح كل من جهتين عن الاضرار ههنا ليس كذلك باننا على  
المعافاة لا نفيك من مطلق ودفعه بان لا ينفع لانا لدليل عام  
فان مدار على انه لا مانع الا لزوم اجتماع المتفادين وعندنا بوجه لا يلزم  
اذ المحل لكل جهة كان محلا لا صداما ودون الاضرار فنعلم المحل اعتبارا اقول  
لو قرر النقص بان في صوم يوم النحر جهتين كونه وقادرا بالنداء وكونه في يوم  
النحر وبهذه عموم من وجه لم ينفع التخصيص أصلا لانه يكون ح كالصلوة في الدار  
المعصومة فلا جواب الا بالالتزام او بادر المانع فتدبر قوله فتأمل  
اشارة الى انه انما يتم لو كان الوصف العام والخاص كلاهما ثابتين كالمعصية



والمطلق والا فلا ندنا نعم قول اذا كان لزوم ولو من احد ما ليس لزوم محض وقانه  
وان لم يلزم اجتماع المتضادين لكن يلزم كلفه لان الالزام يقتضيه بالضرورة  
فما بقي الا ان يكونا متعارضين فحينئذ اجتماعهما <sup>التناقض</sup> وبالمعنى المتضمن فلا يلزم  
اجتماع المتضاد ولا التكليف بالمحال قوله فلا فرق اه قبله است اقول الى ردا قيل  
ان نهي التحريم طاهر في البطلان فانه ينصرف الى الذات غالبا بخلاف  
نهي الكراهية فانه يرجع الى الوصف غالبا وذلك لان الكلام في الجواز العظمي  
فاذا جاز اجتماع الوجوب مع الكراهية تعدد وجهته فليجزم مع محرمته لانها سوان في  
التضاد والتفان احدهما غالبا على الاخر في رجوعه الى الذات ليس الكلام  
في العالقية والمطلوبية بل وضع المسئلة انه اذا فرض تعدد وجهته فهل يجوز الاجتماع  
ام لا قوله قال القاضي وقده قال ذلك ولم يقل وقال القاضي سقط اشاره  
الي ان القاضي لم الملازمة وذلك بخلاف الصلة على استبعاد العالقية التي هي  
مستلزمة الغضار فيكون جهة مشتركة بين مجموعي القاض والواجب ان يلزم الملازمة مسلمة  
عند غير القاضي ولا يلعبا بمخالفة لغيره كنهية كما استبعد الامام الزاوية بر قوله  
ليس بمضيد دفعه لاستبعاد ابن الحاجب صاحب البدل وغيرهما وجهوهما  
لا معصية لا بفعل منهي عنه وترك ما هو ليس عنك احد ما لكن الامام يقول ان

قد يكون غير ما واليه قد يكون الفعل مسبب من فعل اختياري قوله والحق ان معنى  
 ان الفروع للتفسير راجع فنبغي ان لا معنى حال كونه راجعا كما في التوبة فتدبر قوله  
 اعلم ان التعلق اه في هذا التحقيق وضع لا يثبت ان تعلق الوجوب بالمفهوم الكلي  
 معقول ومفهوم مقصود لوجوده في فرد كان من افراد الطبيعة ولو تعلق التحريم بالمفهوم  
 الكلي مستحيل فلهذا حصل المقصود بالعدم جميع الافراد فيجب ان لا يجوز الاثبات بواحد  
 منها لاجتماعه ولا بد لا والعرض انه يجوز الاثبات بكل واحد بدلا قوله في الجملة في  
 اشارته الى دفع ما يمكن ان يقع انه يلزم من لزوم تعاقف الطبيعة لا تعاقف  
 الفرد صدق قولنا كلما كان زيد معدا كان الاث ان معدا ما ركذا يلزم  
 من لزوم الغدوم الافراد لا لعدم الطبيعة صدق قولنا كلما كان الاث ان  
 معدا ما كان عمر معدا ما مع كذب التهمة لازمة من المقدمات اعني كلما كان زيد  
 معدا ما كان عمر معدا ما ووجه الدفع ان اللازم من عدم الفرد عدم الطبيعة  
 في الجملة واللازم عدم الافراد هو عدمها بالكلية فتأمل قوله وقيل من المقابل  
 شارب مختصر الامر حقيقة في القول المنفرد والصغرى والكبرى مع انه من  
 المسلمات بين المنفرد قد استدل عليها في فصل الامر فارجه اليه قوله  
 لانها مخالفة الامر حقيقة او كما يشمل فعل المنه عنه قوله لانه يهيم به والحمل على الامر

يجب فيها كما في المختصر وغيره بعد قوله ارباب اللغة قسموا لا ينبغي ان يقسم  
 بل اللغة الى اقسام مختلفة انما هو تطبيق اللفظ لا عرفان الدليل من الاول  
 ولو قيل صغية ولو كان ندبا صغية مرقلنا هو اصطلاح نحو دعيهم لا با حة علي ان شقها  
 ثم حتى يكون المنه و سب الية ما موارنه تدبر قوله لم يعدلانه عن حاضر عن ان  
 تبعه اه العقول ولو بالكد عقبه او قولنا لا هت او فعلا ولا ينبغي ان فيه كلمة  
 وثقة على محال الي كما قال عمر لو لا هذا العضا فيه مراتبا ولو لا رأيت  
 ان قبلك رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قبلك هذا قوله والدليل الدليل  
 وذلك باذني تصرف انا لنا فاولا ان النبي حفيقة في القول المخصوص  
 فقط وذلك القول حفيقة في التوهم فقط وثانيا لو كان كان فعله مصيبة  
 لانها بفعل النبي عنه في المنوعات واما لهم فاولا ان ترك الحرام والطاعة  
 والطاعة تبرك المنبر عنه وثانيا ليقسم بل اللغة الى نهي تحريم ونهي كراهية قوله  
 اما اولاه فليجوزاه اقول يكن دفع الاول بانه لا بد منه ترك الحرام من اجل الامير  
 اما عدم المقصود وجوده مانع من فعله ان نقرر الدليل بهذا كل مباح ترك  
 حرام ولو بدلا وكل ترك حرام كذلك واجب ولو غير اوجه ما فيه قوله انه بالنظر  
 الى اه ومن ههنا يظهر ان ما اصرح به ابن الحاجب على الكعبان الامر لا ينضم

ترجح المأمور به والمباح لا ترجح فيه لئلا يكون مأمور به وان اراد  
 من كل الوجوه فتم قوله قديس واجبا لا يقيم انقلاب الحقيقة لانا نقول  
 الواجب بالغير لا ينافي الاباحه لذاته على انه مثل الانقلاب في العناص  
 وانما لم يكن نواصب لان العبرة لا بتدابر قوله والوقوع بالنهي لقوله  
 ولا تطلوا عما لكم قوله احكم منه رخصه فيه رد على من جعل الرخصة من خطاب الوضع  
 وذلك لان منها ما يكون واجبا ومنه ما هو مباحا وفيه ما فيه قولنا ما ينجح  
 مع قيام المحرم وما في المختصر ان الرخصة ولو لم يشروع بعد زرع قيام محرم  
 لولا العذر فغيره لا يقتضي كانه التخيير امتناعا خبر المكرم على اجراء العلية حتى يقتل لمرته  
 قتل النفس بغير وجه ان الثابت على ما رواه الائمة في جيب  
 وغيره بخلاف ذلك قوله فلو مات بها انعم لو علم بالرخصة قوله الى غير  
 ذلك شتمه قتل النفس في صلح التوبة وتعين القضاء بالقصاص عما كان القتل  
 او خطا واهراق الفنايم ونحوهم العروق في اللطم والسبت ونحوهم السب  
 والطببات بالذنوب وان لا يلزم من نجاسته والحدث غيرهما وكون  
 الواجب من الصلوة في النوم والليله خمسين وان لا يجوز الصلوة في غير المسجد  
 وصرته الجاهل بعد العتمة في الصوم والاكل بعد علم النوم فيه وكفاية ذنب الذنب

ليلا على باب داره صا كما في التقرير قوله كقول صرته المتبناه فلا يجت  
 با كما مضى في حلف لا باكل الحرام وذلك لقوله تعالى قد فصل لكم ما حرم  
 عليكم الا ما اضطررتم اليه وذهب كثير منهم بوليوسف في روايته ان الحرام لا يطع  
 وانما رفع النجاسات على الكراهة على الكفر فلا با نعم بالامتناع ونسب بالحلف المذكور  
 قالوا لقوله تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثمه فان الله فهو غفور رحيم وفيه ما فيه  
 قوله وفيه انه انما يتم به الحث للرب في سائر الكثر قوله واجب بمنع او  
 الحبيب ابن العباس في فتح القدير قوله وبان الاجماع لو ضجر ان الحلف لا  
 اعتبر منه عا لما من سيرة المحدث الى الرجل قبل النذر او القضاء اهله فلا  
 وجود له حتى يلقى العسل قبله لان الازالة فسرع الوجود بل انما يسري بعد النذر  
 او الالقضاء فهو طار على العسل في الحلف فيكون العسل وجوده وعدمه مؤلانا  
 في غير وقتة فكانه في غير محله فتأمل قوله وطلبان هذا تم لانه لا يلزم من طلبان  
 المسح اذا كان وجوده وجوب العسل بالقضاء اهله كون العسل مشروعا في  
 مدة امسح ونجا حكمه فتدبر قوله موافقة الامر اعلم ذلك الموافقة نعم ان يكون  
 يقينا او ظاهريا لانا امرنا بتابع النطق لم يظهر فيه وهذا لا ينافي كون كل  
 ما حذر به بالصلوة نطق الطهارة التي لم يظهر في ذلك من حيث القضاء ومضى

وذكر

وذلك لان الصحة بموافقة اعم والمستقط للقضاء بوالايمان بالامور به علي  
 وجهه حسب الواقع مع الاحتياج كما قيل في القول بان وجوب القضاء  
 الكائن بامر به فلا اعتبار الكائن بالاطلال فيمكن ان يقع هناك من  
 والمكلف فذاتي باحد ما دون الاخر والمرد بموافقة امرت به بوالامر  
 قوله بتحقيقا ولقد برز به في هذا التعميم ما قيل بخبر العبادات التي  
 لا قضاء لها كسلوة العبد من مثل قوله الاستحاط فخرج آه يعني ان القول  
 بقضاء القضاء لبيان كما مور به علي وجهه كما ذهب اليه بعد ايجاز مجادلة  
 علي خلاف ما يجهل وذلك قالوا ان القضاء استندرك لطافات  
 فاذا حصل امط نهاية وهو بموافقة الفعل الامر سقط القضاء قوله وقيل في القائل  
 مرزا جان قوله فتأمل اذ استاده ان ههنا خبريات وكليات  
 وصحة الخبريات بالحقبة للكليات وصحة الكليات بالجل من الشا  
 ولك في العبادات فصح الخبريات بالموافقة مع الكليات وصحة الكليات  
 بموافقة الامر مثلا لان يقع العبادات جعلت اسبابا للخبريات لا ترى  
 ان توحيهم الواجب مثلا بما ينتهض سببا للثواب وتركه سببا للثواب  
 للعقاب وصيغة الموافقة دليل لا لطلب الخبريات على الكليات مستلزم



قال المعتز

في قوله لا شيء في نفسه  
في قوله لا شيء في نفسه  
في قوله لا شيء في نفسه

لتحقق ثمراتها فافهم مقام العاقبة فقدر قوله وجوز لا شيءية مذ سبب الكثرة  
إلى الحسن لا شيءية جواز التكليف بالمتن لئلا يؤول صاحب المواقف  
أن النزاع فيما يمكن في نفسه لكن لا يتعلق بالقدرة الحادثة عادة مخالف  
للمتسبب في الكسب للعلماء والأعلام ولا استدلال لا شيءية يكون  
المطلب مأمورا بالبيع بين المتناقضين ولما ذكر في شرح المختصر في البطلان كون  
كل التكليف تكليفا بالبحر أن من جواز التكليف بالبحر لم يقل وقوعه ومن قال  
لو وقع لم يعيم فقدر قوله أما الصور راه فيه دفع لما في التبرير أن الحق أنا تعلم  
بالضرورة أمكان كلفتك جميع بين الضدين ودجالة في ذكره في المتن  
قوله باشتغاله لم يذكر ضرورة أن العلم باللا ينفصل بل ينفصل فيتميل عليه  
كما عليه لا كثر أم لا قوله ولبعقل الفضلاء وبومرأ جان اشترنا إلى اندفاعها إلى  
الاشارة إلى اندفاع الأول والثاني في قوله موقوف على تصور وقوعه  
كما طلب اه إلى اندفاع الثالث فيضد الحجة والاندفاع الرابع في قوله  
في الخارج فتأمل قوله علم شيء لوجهه يعني ليس الكلام في طلب العلم بالشيء  
في الذهن كما في السؤال بما جاز مثلا حتى يفي التصور لوجهه بالاندفاع على الجهل بالامور  
الكلام في طلب معلوم والتكليف بإيجاده في الخارج فلما كان المعلوم حقيقة

هو الوجه حينئذ كان هو المطلوب إيجاب حقيقة في الخارج لأن الطلب الحقيقي والكيف  
 الخارج جدير بفرع العلم بالحقيقة الكلية للمطلوب كما طلب من الطرفين أي امرتي يمكن  
 من الطلب والامور حتى يمكن من الاستئصال واما مجرد التلطف نحو وجدهم فقد مر  
 لا كلام فيه فذكره كما حققنا في السلم حاصل حقيقة في السلم انه لا يمكن  
 الحكم على ذات المتشبه ولا على عنوانه اما الاول فلان محال من حيث هو  
 ليس له صورة في العقل فهو معدوم ذهنيا وخارجا فلا يحكم بهجا بالامتناع  
 او سلبا بالوجود مثلا واما الثاني فالكائن محال كذلك وان كان ممكنا  
 فلا يحكم عليه ايضا لانه مستقور وكل مستقور ثابت ولا شيء من الثابت  
 بممتنع نعم اذا لو خط باعتبار جميع مواد الحقيقة وبعضها يرجع علم الحكم بالامتناع  
 مثلا لان كل حكم ثابت للأفراد فهو ثابت للطبيعة في الجملة فالامتناع  
 ثابت للقطعة وذلك صادق بانقضاء المواد فليتنا مل فانه دقيق قوله ليس  
 سببا لا يقيم مرادنا تدل ان العلم مانع لانه سبب بل لانه كاشف  
 من وجود سبب احد الطرفين والسبب محجب وجوده عند وجود سببه  
 فيمتنع تقييده لانا نقول قد انتزعا الى انه خارج ذلك بقولنا انه لا يمتنع بقوله  
 الوقوع منه وذلك لانه ضرورة بشرط وجود العلية والضرورة الشريطة لا ينافي

الامكان الذي لا امتناع بالغير فقد بر قوله بل التزموا غير اصله لم يصح  
 الا شري يجوز من التكليف بالمتنع لانه لكن قال العلامة وسبب شيئا لم يصح  
 الا شري في صدق قوله الى جواز وقال السبكي قد صرح الشيخ في كتاب الجائز  
 تكليف العاقل الذي لا يقدر على شيئا أصلا وتكليف اعم منه لا يقدر عليه مكلف  
 صحيح جائز بقوله وتانيا كلفه انما جعل دليلا على عدمه لان المستدل ادعى  
 ان هذا التكليف بما هو سبيل لنفسه لا يامتنع او يجب والكان ممكن في نفسه  
 كما في الاول كذا في شرح الشرح قوله ومنه انه لا يصدق انه قد يجاب بان ابا  
 جهم انما كلف بالامكان قبل محلي الحكم بانه لا يؤمن ولعله سقط عنه التكليف  
 وذلك بان يكون نزول الاخبار بانه لا يؤمن ناسخا في حق التكليف الاول  
 اقول ولا يخفى عليه وهو ظاهر على من لا ادنى دراية لا ابا جهم مكلف بعد  
 نزول الخبر بانه لا يصدق بهم فالجواب بان نزول الاخبار بانه لا يؤمن يكون  
 ناسخا في حق التكليف ضعيف جدا فانهم اذ هم في حكمه من نفسه قوله وهو انما يكون  
 اما في تصديقه يستلزم ان لا لا يصدق اذ كل عاقل يعلم تصديقه لو وقع منه لولا  
 توجهه لمفعلي بعد التصديق لو لم يكن التصديق معدوما لكان موجودا فيقبل التصديق  
 بوجوده بعد توجه النفس ولا يصدق لعدمه فالصدق بعدم التصديق مستلزم

شبهنا

الخبر

بعد التصديق

لنقطف

لنفيضة فيكون محالاً وقد وقع غلط صريح بهنا من الخطأ زاني في فهمه  
 مما في شرح المختصر كما يظهر بالرجوع إلى شرح الشرح قوله ثم كيف سقط فان  
 علمه تعالى اذا لم يكن مانعاً من اتمه ورتبه والتكليف فاجباره بما في علمه  
 وعلم المكلف به اولى بان لا يكون مانعاً فتأمل قوله قيل له القائل من اجاب  
 موافقاً لما في شرح المواقف قوله المصدقين بالجميع توضيح ان الاجمال  
 لا يخلو ما ان يكون منطبقاً على التفصيل ام لا فان لم يكن فليس الاجمال  
 والخاص فيتعلق المصدقين بعدم المصدقين الاجمال وتعلقه به ككسبتهم  
 عدمه اذ لو كان يعلم وقد فرض انه لا يعلم فتأمل فانه قد بين قوله خلافاً  
 للحنفية قيل الخلاف مني على ان ديانة الكفر واعتقاده واقعه للعرض  
 دون خطاب الشرع منذ ان تعرض واقعه للعرض والخطاب في الاحكام  
 التي يعمل التغير عنه ابيح منه اقول لا وجه انه مني على ان التكليف بالفرد  
 بل هو مطلق لوجوب الصلوة على المسلم فيجب عليه رفع يده عند اذنيه  
 يحصل الايمان كالنصاب للزكاة ولا يجب الا بعدد وجوده في الحال  
 التكليف بالايمان واجباً مطلقاً لكن التكليف بالفرد انما هو بعد  
 حصوله فالتشريع للخطاب بالفرد ليس وجوبه بل وجوده فتأمل انه

وحينئذ قوله مشايخ سمرقند منهم ابو زيد ثم قال لا يحرر الاسلام قوله فعليه  
 اي فيما يقعون على ترك الاعتقاد فقط قوله وانما استنبطوا في التفسير احد  
 وامن قوله محرر فيمن نذر صوم شهر فارتد لم يلزمه فعلم ان الكفر يبطل  
 وجوب اداء العبادات ولو قيل الرواية يبطل القرينة والتمتزم القرينة فبطل  
 لم يلزم ذلك ثم قال الشيخ سراج الدين قد طهرت بمبطل عن اصحابنا  
 يدل على ان نذيرهم ذلك وهي كافر فعل مكنته ثم سلم واحرم لا يلزمه  
 دم لانه لا يجب عليه ان يدفعا محررا ولو كان له عبد سلم لا يلزم صدقة  
 الفطر عنه لانها ليست واجبة ولو حلفت ثم سلم حنت فيه لا يجب  
 عليه الكفارة والكتاتبة المطلقة الرجعية ينقطع رجعتها بانقطاع الدم في الثالثة  
 لعدم وجوب الفعل عليها ولزوم الاحكام بخلاف المسلمة فانها  
 لا ينقطع رجعتها حتى لعينة الانقطاع بالاعتقال وبعض وقت الصلاة اقول  
 فيه ما فيه قوله والتاويل في الكل مثل محل التكليف المسلمين او كتابته من عدم  
 الايمان وبالتحقيق في الناس فلم يرد له حصول الشرط كالاستقامة  
 في الحج الى غير ذلك قوله كلف النفس ما في التخيير ان كون الفعل في النهي  
 يستلزم سبق الداعية فلا تكليف قبلها تخيرا فيه فبطل نظر لان الغرم عم وبالمرد

اصح



قوله عدم المشبهة أي مشبهة الوجود قوله عدم علم الوجود أي اتفاقا قوله  
 بل في عدم الفعل وما قبل الله أبا بكر رضي الله عنه لم يطيل نفسه في الجاهلية  
 ولا في الإسلام فجاز فضيلة الامتنال في الحالين فبقية نظر نعم كونه من  
 كرامته النفس لم <sup>قوله</sup> فلا سبيل له فيه ورفع لما يقع إذا كان المطلوب  
 في السبيل الكف فاذا ترك ذلك المهم فيبقى ترتيب العقاب كالمعد  
 عليه لا على امره هو فعل الزنا أو سبيل الله في لا تزن الا مطروحا  
 ولا عقاب الا بترك مطلوبه <sup>قوله</sup> لا بالقدرة فيه ورفع لما قبل في دفع  
 الامتناع بان الفعل كان معدوما قبل واستمر ما ثبت قبل القدرة  
 فلا يكون اثر القدرة امتناعا من ان اثر القدرة استمرارا اذ يمكن ان لا  
 يفعل فثبت ثم وان يفعل فلا يستمر وذلك لانه كما ان العدم الاصل على  
 العدم علته الوجود لك استمراره على استمرار عدم علته الوجود واذا كان  
 معللا لعلته كان ضروريا فلا يعلل لعلته اخرى وما استتبع من محال عدم  
 الفعل قد يترتب على ارادة العدم وقد يترتب على عدم ارادة الوجود  
 فمأول بان المراد من ارادة العدم ارادة الكف مستلزما لم <sup>قوله</sup> الطلب  
 باق ميم وانه ميم قول ابن الحارث وان اراد ان يجر اللفظ التعليل يترك

متكلف بالاجاد والموجود وهو فلا يرد ما في شرحه وتعليل الجاهل ان هذا مغلوط  
 فان اخرج الاجاد والموجود بوجوده سبيل لا بوجوده حاصل بهذا الاجاد ومن ذلك  
 ارجاع الغيبة الى الاجاد ولا الى التكليف فغافل قوله اذ لا مانع لانه لو كان عدم  
 القدرة وانما نلزم ان لا يكون التكليف ثابتا قبل الفعل من الاشعري او القدرة  
 عند انما هو مغلوط لا نقول لانه عدم القدرة في زمان الفعل فلا وجود له ولا مانع قبله  
 فتدبر قوله لا نسلم انه اثر باه يمكن دفع الاول بان يمتنع الثابت للصدق المثبت  
 بمعنى وجود القدرة المتوهمه مع الفعل ودفع الثاني بانه لا وجوب عند عدم عقل  
 ولهذا يجوز وتختلف المحلول من العلم التامة وبهذا قد حوفا في دليل قدم العلم كما  
 بين في موضع قوله وهو قبل المنسوط لك ان نقول بشرط الفعل اختيارية  
 الفعل بالقدرة لا القدرة بنفسها ولا نشك ان كون الفعل مما يلزم ان يتعلق  
 بالقدرة مقدم على الفعل لزم عدم كونه بمعنى لو لم يكن القدرة التي هي شرط  
 التكليف قبل الفعل بل يمتنع لزم استغناء المعصية عن الكافة الذي رأت على الكفر  
 لانها فرع للتكليف ولا تكليف لانه فرع وجود الشرط ولا شرط لانه مع الفعل  
 ولا فعل بالفرق واذا قرأ الكلام هكذا انه لا يلزم من عدم مقدروته في  
 تلك الحالة عدم التكليف تدبر قوله ليس كخلق الجواهر ليس بالبيان

من الكلام